

دراسات في تحولات المجتمع الفلسطيني ما بعد أوسلو (1) الفواعل والمؤسسات الفلسطينية

تحرير

أحمد عطاونة حسن عبيد

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز الشرق للدراسات الاستراتيجية

إسطنبول - 2023

دراسات في تحولات المجتمع الفلسطيني ما بعد أوسلو (1)

الفواعل والمؤسسات الفلسطينية

Studies in the Transformation of Post-Oslo Palestine Society (1)

The Actors and the Palestinian Institutions

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الثانية 2023 م

إسطنبول - تركيا

ISBN:978-605-70525-7-5

تصميم الغلاف: بشر عبد الهادي

تصميم داخلي: ضياء الوردية

تدقيق لغوي: شيماء حسن

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الناشرين.

الموقع الإلكتروني: www.vision-pd.org | research.sharqforum.org/ar

البريد الإلكتروني: info@vision-pd.org | info@sharqfowum.org

+90-2126310107

+90-2126031815

تلفون/ فاكس:



AL SHARQ
Strategic
Research

للأبحاث الاستراتيجية

الهيئة العلمية والاستشارية لمجموعة عمل
”التحولات في المجتمع الفلسطيني ما بعد اتفاق أوسلو“

إصلاح جاد

جونبي منصور

ناصر الدين الشاعر

بشير نافع

وضاح خنفر

خالد الحروب

محمد عفان

الفهرس

- 7.....تقديم
- تمهيد: الفواعل السياسية والمؤسسات الفلسطينية، نماذج من التحولات في المجتمع الفلسطيني ما بعد أوسلو «حسن عبيد».....12
- المحور الأول: التحولات في الأحزاب والفصائل الفلسطينية**
- تحولات فتح بعد أوسلو: استنزاف الرمزية التاريخية واهتراء العصا من الوسط «خالد الحروب».....21
- تحولات حماس: من الميثاق إلى الوثيقة ومن التنشئة إلى الاستقطاب «بلال الشوبكي».....48
- اليسار الفلسطيني بعد أوسلو: تحولات إكراهية «حسن أيوب».....78
- المشهد الحزبيّ للفلسطينيين في مناطق الـ48 بعد أوسلو «مهند مصطفى».....95
- فصائل المقاومة الفلسطينية الناشئة بعد انتفاضة الأقصى وأثرها على مشروع التحرر الوطني «حسام الدجني».....115
- التحوّلات في الحركات الإسلاميّة في فلسطين «عدنان أبو عامر».....137
- المحور الثاني: التحولات في المجتمع المدني والفواعل غير الحزبية**
- التحوّلات في علاقة المجتمع المدني الفلسطيني في أراضي الـ48 مع إسرائيل «إمطانس شحادة وعرين هوارى».....158
- التحوّلات في دور المجتمع المدني الفلسطيني في مناطق الـ48 بعد أوسلو «ساهر غزاوي».....174
- المجتمع المدني الفلسطيني والعلاقة مع السلطة الحاكمة في كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة «رولا شهوان وأيمن يوسف».....196
- التحوّلات في المجتمع المدني في قطاع غزة 1967 - 2022 «نهاد الشيخ خليل».....217
- التحوّلات في بنى وأدوار المجتمع الأهلي الفلسطيني في الشتات ما بعد أوسلو: لبنان نموذجاً «جابر سليمان».....236

- الاتحادات الشعبية الفلسطينية بعد «أوسلو»، تحولات الدور والمكانة «حمدي حسين».....263
- النخبة الفلسطينية وتحولاتها في مرحلة أوسلو.. البنية والدور والتحديات «عوني فارس»288
- سياسيولوجيا التغيير الإسرائيلي المُمنهج تجاه المجتمع الفلسطيني بعد أوسلو وتحولاته الناشئة «إياد أبو زنيط».....310

المحور الثالث: التحولات في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية

- تحولاتُ السُّلطة.. مسارٌ قسريٌّ من الإدماج ضمن منظومات السَّيطرة الاستعماريَّة «خليل شاهين».....334
- لعبة القانون: تحولات العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية «رشاد توام».....356

تقديم

تمرّ القضية الفلسطينية في لحظة شديدة الخطورة والتعقيد، لا سيما مع ظهور مشاريع سياسية جديدة تحاول الاستفادة من البيئة السياسية الداخلية والإقليمية والدولية الراهنة، للاستمرار في التنكّر للحقوق التاريخية الثابتة للشعب الفلسطيني، والحيلولة بينه وبين التحرّر والانعقاد من الاحتلال. تجلّت هذه المشاريع في الإعلان عمّا عرف بصفقة القرن الأمريكية، إبان إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ترامب، وكذلك مشاريع الضم الصهيونية لأراض من الضفة الغربية، وعودة الحديث عن الوطن البديل. في ذات الوقت، تواجه الحركة الوطنية والمشروع الوطني الفلسطيني مجموعة من التحديات الداخلية، في غالبيتها عائدة لاتفاقية أوسلو 1993، سواء من جهة المؤسسات السياسية والبنى الحزبية والعلاقات البينية، أو من جهة البرامج والمشاريع السياسية، فقد تقلّص حجم ودور عدد كبير من الفصائل الفلسطينية خلال العقود الثلاثة الماضية، وضعف حضور المؤسسات السياسية وفعاليتها، وحدثت تحولات عدة على بنية وخصائص المجتمع الفلسطيني، وبات المشهد السياسي مشتتاً؛ حتى بدا الجهد الوطني يقوّض نفسه بنفسه، بدل أن يكون في إطار من التنوع والتكامل الإيجابي والبناء، فلا وحدة في التمثيل، ولا مؤسسات سياسية جامعة وفعّالة، ولا توافق على البرامج، ولا تنسيق في الأداء.

فمنذ اتفاق أوسلو، برزت جملة من التحوّلات العميقة في المجتمع الفلسطيني، طالت جوانبه المختلفة، وأحدثت تغييراً على تركيبته وأدائه وسلوكه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنضالي. هذه التحوّلات تركت أثرها على مسار القضية الفلسطينية، وطبيعة ودور الحركة الوطنية الفلسطينية بمكوّناتها المختلفة، وأظهرت مجموعة من التناقضات الفلسطينية الداخلية، انعكست على الأداء الفلسطيني على أكثر من صعيد. فلم يقتصر الأمر على الانقسام السياسي، الذي تطور لانقسام جغرافي ومؤسّساتي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بل ظهر انقسام آخر حول تعريف المشروع الوطني، إلى جانب الأزمات البنوية في المؤسسات والنظام السياسي، وصل لدرجة أن تجد تعريفاً خاصاً لدى كلّ فصيل، بل لدى التيارات داخل الفصيل الواحد، للمشروع الوطني بما يتضمّنه من رؤية وبرامج وآليات عمل. وفي هذه الأيام يسود نقاش بين النخب الفلسطينية للوصول إلى تعريف موحد له، وبلورة رؤية قادرة على تجميع الفلسطينيين حولها، وتصلح لاستجلاب

دعم العرب والمسلمين وكل مناصر لقضايا الحرية في العالم. وهو أمر مُلِحٌّ ويشكّل ضرورة وطنية، إذ لا يمكن أن يبقى شعب يناضل من أجل مشروع وطني ضائع ما بين عدد من الأطروحات السياسية من قبيل حل الدولتين، والدولة الديمقراطية، وتفكيك دولة الأبارتهايد، والتحرير الكامل من البحر إلى النهر، ودولة ثنائية القومية... إلخ. ويزداد الأمر إلحاحًا إذا ما عرفنا أنّ غالبية المشاريع السياسية الفلسطينية التي تتبناها فصائل وتجمعات فلسطينية مختلفة تعيش مأزقًا متعدّد الأوجه.

فبعد مرور ثلاثة عقود على انطلاق مسار أوسلو، الذي وضعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) كل جهدها السياسي فيه، على أمل الوصول عبره إلى دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م، استنادًا إلى قرارات «الشرعية الدولية»، وصل هذا المسار إلى نهايته، عبر تبني الحكومة الصهيونية بشكل كامل لرؤية اليمين الصهيوني المتطرّف لحل الصراع، أو بالأحرى لتصفية القضية الفلسطينية، خاصة في ظل الاتهام المستمر للأراضي في الضفة الغربية، واستمرار مشروع التهويد الذي قد يتّوج بضم الأغوار والمستوطنات وجزء أو كل ما يعرف بمناطق (C)، ما سيحوّلها إلى مجموعة من الكانتونات والمعازل. وفي الأراضي المحتلة عام 1948، عملت غالبية الأحزاب الفلسطينية هناك، ولعقود طويلة، ضمن مقاربة سياسية تسعى إلى إنجاز المواطنة الكاملة للفلسطينيين، والمساواة بينهم وبين اليهود في دولة الكيان، مع الحفاظ على بعض الحقوق الثقافية والاجتماعية الخاصة، إلا أنّ هذه المقاربة تلقّت ضربات قاصمة خلال السنوات الأخيرة، حيث تم اعتماد ما يسمى بقانون القومية، ويهودية الدولة، فبددت رغبات أو آمال كل من عمل على إدماج السكان الفلسطينيين الأصليين في هذا الكيان، بوصفهم مواطنين كاملين المواطنة. فيما استمرت حالة التهميش التي يعيشها الشتات الفلسطيني منذ غادره الرئيس الراحل ياسر عرفات ومعه قيادة م ت ف، وبقي نصف الشعب الفلسطيني يعيش على هامش المشهد السياسي، وغاب دوره الفاعل باعتباره جزءًا من الحركة الوطنية الفلسطينية بمفهومها الشامل.

في المقابل، هناك من يعتقد أن التباين الداخلي الفلسطيني يأتي في سياق التطور الطبيعي لحركات التحرر، وأنه ثمة فارق بين أزمات النمو والتقدم وأزمات الانهيار والتراجع. فقد شكل تطور المقاومة في قطاع غزة، إضافة إلى وحدة الموقف الفلسطيني تجاه التحديات الكبرى، وتنسيق الجهود في مسارات وطنية مؤثرة، مثل مواجهة مخططات الضم وصفقة القرن، بارقة أمل لتطور الحالة الوطنية الفلسطينية. كما أن الوضع الفلسطيني الراهن،

يمكن أن يشكل فرصة للحفاظ على المكتسبات، والتحليل من الاتفاقيات غير المنصفة، والانطلاق نحو المستقبل على قواعد نضالية جديدة. فالطريق المسدود الذي وصله مشروع أوصلو، وما ترتب عليه من علاقات مع الاحتلال، اقتصادية، وأمنية، وسياسية... إلخ، يمكن أن يقود إلى خروج الفلسطينيين من مرحلة وهم سياسي طال أمدها.

هذا الواقع السياسي الفلسطيني والتباين حول قراءته وتقييمه، يتزامن مع استمرار الاختلال في موازين القوى الدولية؛ إذ استمرت الولايات المتحدة المنحازة بالكامل للكيان الصهيوني، بالتفرد في كونها القوة العظمى الراعية لما عرف بعملية السلام والقضية الفلسطينية، رغم أن بعض قوى الشرق بدأت تتحرك بشكل عملي لحجز مساحة لها كقوى عظمى تنافس وتتصدى لهيمنة الولايات المتحدة، وقد تجلّى ذلك بشكل كبير في الحرب الروسية - الأوكرانية التي اندلعت مطلع العام الماضي، إلا أنه من غير المتوقع حدوث تغيير جوهري على هذه الصورة خلال السنوات القليلة القادمة، فحتى القوى المؤهلة لتنافس الولايات المتحدة في الساحة السياسية الدولية ليس لديها مواقف يمكن أن تشكل فارقاً جوهرياً تجاه القضية الفلسطينية؛ فالصين وروسيا والهند، دول صديقة للكيان، وهي أقرب لتبني مواقفه من كونها مساندة للحقوق الفلسطينية.

يتقاطع الواقع الفلسطيني أيضاً مع أوضاع إقليمية تتجه لصالح «إسرائيل» وتعزيز دورها الإقليمي؛ حيث غرق الإقليم بدوله العربية والإسلامية في أتون حروب طائفية ومذهبية وأهلية؛ نتيجة لمواجهة الربيع العربي من قبل الأنظمة الشمولية، والتدخلات الخارجية السلبية، والاحتكام إلى المصالح الطائفية والأيدولوجية الضيقة، والتي جنت على آمال وطموحات الشعوب في الحرية والتغيير، فانهار النظام العربي الرسمي، واصطفت الدول العربية والإسلامية في مواجهة بعضها البعض، وعجزت حركات التغيير ومن دعمها عن المحافظة على الثورات التي نجحت في إزاحة بعض الأنظمة الشمولية، فيما نجحت الولايات المتحدة مستفيدة من بعض الأخطاء السياسية، في تقديم «إسرائيل» كحليف للدول القلقة من النفوذ الإيراني ومن الربيع العربي، وهو ما بدأت معالمه تظهر من خلال تطور العلاقات السرية والعلنية بين «إسرائيل» وعدد من الدول العربية.

هذه التطورات في الواقع الوطني والإقليمي والدولي رافقها تغيير مضطرب في المشهد السياسي الصهيوني، إذ استمرت قوى اليمين الأكثر تطرفاً في التقدم على حساب الوسط واليمين المتطرف، إلى أن أصبحت التحالفات السياسية لتشكيل الحكومة - كما في الحكومة الحالية - تتم بين اليمين المتطرف واليمين الأشد تطرفاً، وهو ما قاد إلى

تحول دولة الاحتلال إلى دولة دينية فاشية وعنصرية، فالإصرار على تعريف دولة الكيان بأنها يهودية، وإقرار قانون القومية العنصري، والاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري، وترسيخ صورة دولة الأبارتهايد، كل ذلك قاد إلى انتهاء مقاربات سياسية استمرت عقوداً، ووضع حدّاً للكثير من التصورات والأفكار السياسية للتعامل مع هذا الكيان، وقلص إلى حد كبير فرصة ترويجه في المنطقة من قبل داعميه كدولة ديمقراطية حديثة ومتطورة، فالتقدم في بعض مجالات العلوم لا يمكن أن يغطي على معالم الفاشية والعنصرية التي طغت عليه، الأمر الذي من شأنه مساعدة الفلسطينيين في مشروعهم الوطني إذا ما أحسنوا استثمار هذه المعطيات.

كل ما سبق من ظروف دولية وإقليمية وفلسطينية قادت إلى ما يمكن تسميته بالمأزق التاريخي، وحالة الاستعصاء الوطني التي أغرت الكيان الصهيوني وداعميه، في ظل غياب مراجعات جديّة أو تقييم منهجي وموضوعي، وبالذات على المستوى الرسمي، مؤسسات وأحزاب وفصائل، إذ لا تكاد تجد تقييماً أو مراجعة منهجية صادرة عن أي من الفصائل والأحزاب الفلسطينية. في ظل ذلك تبرز أهمية وحيوية دور المؤسسات البحثية، والنخب الأكاديمية والسياسية، لسد هذه الفجوة المعرفية والعلمية والوطنية.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، واستجابةً لمتطلبات هذه اللحظة الاستثنائية، ومساهمة في الجهد اللازم للتصدّي لهذه الحالة، ومساهمةً في بلورة رؤية أو مشروع يعيد الاعتبار للقضية الفلسطينية، ويخرجها من المأزق الذي تعانيه منذ أربعة عقود أو يزيد، أطلق كل من مركز رؤية للتنمية السياسية، ومركز الشرق للدراسات الاستراتيجية، مشروعاً بحثياً لقراءة وتقييم التحولات التي أحدثتها اتفاق أوسلو، وما رافقه من تطوّرات في المشهد الفلسطيني بأبعاده المختلفة (السياسية والاجتماعية والاقتصادية... إلخ).

تم تناول الموضوع في إطار زمنيّ محدّد ممتد من بداية التسعينيات من القرن الماضي وحتى يومنا هذا، وفي إطار موضوعي مقترن باتفاقية أوسلو، وبشمولية موضوعية وجغرافية وسياسية وفكرية، حيث شارك في الأوراق البحثية، والمؤتمرات التي عُرضت فيها، باحثون وأكاديميون وسياسيون من كل الجغرافيا الفلسطينية، وأماكن الشتات واللجوء، ومن كل شرائح المجتمع الفلسطيني وقواه وتوجهاته السياسية. سينجز المشروع من خلال أربعة مؤتمرات علمية، يشارك فيها ما يزيد عن 120 أكاديمياً وخبيراً وسياسياً فلسطينياً وعربياً، ويقدم فيها ما يزيد عن سبعين ورقة علمية.

تناول المؤتمر الأول: التحوّلات في الفواعل السياسية والمؤسسات الفلسطينية ما بعد اتفاق أوسلو. شمل المؤسسات السياسية والأحزاب والفصائل الفلسطينية، وكذلك الفواعل غير الحزبية والمجتمع المدني في المجتمع الفلسطيني. وتطرّق المؤتمر الثاني إلى التحوّلات في أساليب النضال والكفاح والهوية الفلسطينية، بما في ذلك التحوّلات في العلاقة بين الحواضن الفلسطينية الشعبية والنضال الفلسطيني بعد أوسلو، وفي الحدود بين الهويات الجمعية والفرعية، وفي أشكال النضال والكفاح المسلّح والحركات النضاليّة (أو ما يمكن تسميته بأشكال النضال الجديدة). يناقش المؤتمر الثالث التحوّلات في البيئة السياسية (المحلية والإقليمية والدولية) المؤثرة في القضية الفلسطينية خلال حقبة أوسلو، سواء تلك التي حدثت في البيئة السياسية الفلسطينية أو العربية والإسلامية والدولية، وكذلك في المشهد الإسرائيلي. فيما يناقش المؤتمر الرابع التحوّلات في الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني ما بعد اتفاق أوسلو بجغرافياته وقطاعاته وأبعاده المختلفة.

يعتبر هذا الكتاب الإصدار الأول من سلسلة الكتب التي ستشكل مخرجات هذا المشروع، بالإضافة إلى موادّ أكاديمية وتعريفية أخرى كثيرة موجودة على المواقع الإلكترونية لمركزي الشرق للدراسات الاستراتيجية، ورؤية للتنمية السياسية. وسيبقى هذا المشروع مفتوحاً للمساهمة البحثية الجادة، وسيبقى مركزا الشرق ورؤية منفتحين على كل جهد علمي وموضوعي للتقييم والنقد البناء؛ لنشره وتوزيعه وإيصاله إلى المهتمين وصنّاع القرار الفلسطيني.

أحمد عطاونة

وضاح خنفر

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز الشرق للدراسات الاستراتيجية

تمهيد: الفواعل السياسية والمؤسسات الفلسطينية، نماذج من التحولات في المجتمع الفلسطيني ما بعد أوسلو

حسن عبيد

تعتبر الانتفاضة الأولى، عام 1987، نقطة تحوّل للفلسطينيين على صعدٍ عدّة؛ تمثلت باستعادة الوعي الجمعيّ الفلسطينيّ في الدفاع عن قضيته ووجوده، من خلال العمل الجماعيّ المنظم والمؤثّر، بأساليبٍ نضاليةٍ مختلفة، ممّا أعاد القضية الفلسطينية بقوة على جدول أولويّات الدول والشعوب. كما شكّلت الانتفاضة مصدر قلق وإرباك للغرب، الذي لم يعد بإمكانه إطلاق دعوات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة، وخطابات نظم الحداثة، دون فحصها إجبارياً من خلال القضية الفلسطينية.

انتهت الانتفاضة بمسار سياسيّ، اعتبرته حركة فتح ثمرة الانتفاضة الأولى، وثمرتها التاريخ النضاليّ الممتدّ للشعب الفلسطينيّ، فكان اتّفاق أوسلو 1993، الذي لا يمكن اعتباره اتّفاقاً عابراً، بل نقطة تحوّل في إعادة تشكيل المجتمع الفلسطينيّ بمكوّناته كافّة، وإعادة تشكيل الحقل السياسيّ الفلسطينيّ، وورّطت الفاعلين (المؤيدين للاتفاق والمعارضين له) في مخرجاته. وجرياً على سنن الأمم والمجتمعات، إذ لا بدّ من التحوّل والتغيير، وكنّا نتاج لهذا الاتفاق، مرّ المجتمع الفلسطينيّ بتحوّلات عديدة، وما زال يتشكّل بفعله. فما هي أشكال هذه التحوّلات؟ وما أسبابها؟ وهل يمكن معرفة مدى قرب المجتمع الفلسطينيّ أو بعده عن نيل حرّيته وفقاً للتحوّلات التي مرّ بها بعد أوسلو؟

بالرغم من أنّ اتفاق أوسلو ما كان ليتمّ لولا موافقة أحد أبرز الفاعلين الفلسطينيين عليه، وتنفيذه لبنود الاتفاق، إلا أنّنا نقرأ هذا الاتفاق باعتباره ظاهرةً استعماريّةً، فريدةً من نوعها، ليسهل فهم التحوّلات التي مرّ بها المجتمع الفلسطينيّ بعده. فقد انفرد الاحتلال بالآليات المنظمّة لنظم اقتصادية وسياسية وأمنية لبنى المجتمع الفلسطينيّ، وإدخال أجزاء من هيكله في سبيل تحقيق مشروعه الاستعماريّ. ليمثّل اتفاق أوسلو بعد سنوات التوقيع عليه أداةً معقّدةً في هيمنة الاحتلال وسيطرته من جهة، وفي تطبيع وجوده أمام العالم من جهة أخرى. وصار أداةً عزّزت الخاصية البنيوية التي يتفوّق فيها الاحتلال على المجتمع الفلسطينيّ، وأفقد الفلسطينيين القدرة أو إمكانية التأثير المضاد، أو إعادة التوازن في القوى والسيطرة على القضية الوطنيّة.

على أهمية دور الاحتلال في استغلال اتفاق أوسلو للهيمنة على المجتمع الفلسطيني؛ فإنّ التحوّل الاجتماعيّ الفلسطينيّ بعد أوسلو انطوى على تغييرٍ جوهريّ في المجتمع، منهجياً، ولتسهيل دراسة التحوّلات الاجتماعيّة، من الضروريّ تحديد العناصر التي تشكّل بنية المجتمع، وتحليل العلاقات فيما بينها، وما يعكسه ذلك على البنى والهيكل. فدراسة التحوّلات في البنى الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة تساعد في فهم التحوّلات الاجتماعيّة، وكيفية تأثيرها على العلاقات الفلسطينيّة الداخليّة، والتوجّهات والخيارات السياسيّة.

إلا أنّ الانقطاع الجغرافي وتشكّل مجتمع الشتات الفلسطيني، أفقد أشكال الاتصال الطبيعي بين المجتمع مع بعضه البعض. ومع نشوء أجيالٍ عديدة بعد النكبة، اتسعت رقعة الشتات المكانيّ والزمنيّ، فالأجيال الفلسطينيّة انخرطت أكثر فأكثر في بنى المجتمعات التي لجأت إليها. ومع اتفاق أوسلو ترسّم هذا الانقطاع سياسياً وعملياً، فقد استثنى الفلسطينيون في مناطق الـ 48، وتركهم يواجهون مصيرهم بعيداً عن الحالة الوطنيّة التاريخيّة، ولم يعطِ الاتفاق بصيص أمل للاجئين الفلسطينيين للعودة إلى ديارهم. ليفرض أوسلو في محدّدات تعامله مع المجتمع الفلسطيني آليّة الاستثناء أولاً، من خلال اعتبار فلسطيني الشتات خارج تعريف الشعب الفلسطيني، وأنهم ينتمون للدول والمجتمعات التي لجؤوا إليها. كما يفرض، ثانياً، تحديداً إجرائياً محدّداً للشعب الفلسطيني، وهو ذلك المتبقّي في أراضيه المحتلة عام 1967. وهذا التحديد لتعريف المجتمع الفلسطيني فرضه الاستعمار ضمن عمليّة تاريخيّة مستمرّة، فرّقت بين مكّونات المجتمع الفلسطيني، الذي كان وحدة واحدة قبل نكبة العام 1948. وتمرداً على هذا الواقع، ولو أكاديمياً، فقد اختار الكتاب دراسة المجتمع الفلسطيني كمجتمع واحد، لكن خضع لسياسات استعماريّة متباينة، انعكست على تحوّلات مختلفة.

إلا أنّ هذا الكتاب أعطى أولويّة لقراءة دور الفاعلين الفلسطينيين في التحوّلات في المجتمع الفلسطيني بعد أوسلو، فدراسات هذا الكتاب اعتمدت على الفاعلين وأدوارهم في التغيير الاجتماعي. على اعتبار أنّ التحوّلات المجتمعيّة تحدث وفق ما يخطط له الفاعلون أولاً، ووفق التحوّلات التي تطرأ على الفاعلين أنفسهم. وللفاعلين الاجتماعيّين دور في التحوّلات في الهيكلية. وتعتبر نظريّات التحوّلات الاجتماعيّة¹، أنّ الأفعال تتمركز

1 - على أهمية دراسة التحوّلات الاجتماعيّة وأدبياتها وفلسفتها، والتي انطلقت من منطلقات فلسفية وأيديولوجية متنوعة، كابن خلدون الذي فسّر تحولات الدولة نحو الاستقرار أو الهدوء نتيجة سلوك الفاعلين وأبرزهم النخبة. والنظرية الماركسيّة التي

حول مختلف الفاعلين الاجتماعيين، وبالتالي يكون التغيير نتيجة وجود فاعلين يقومون في فترات معينة بمجموعة من الأنشطة الاقتصادية أو السياسية التي تساهم في إحداث التغيير الاجتماعي.

تناقش نظريات التحولات الاجتماعية، المستندة على الفاعلين كإطار تحليلي، مستويين أساسيين من التغيير الاجتماعي، الأول: التغيير الذي يقع على مستوى (الماكرو) أي المجتمع العام الكلي، ومن ثم ينعكس على المستويات الأقل (مايكرو). والثاني: يرى بأن التغيير يحدث على مستوى (المايكرو)، ومن ثم يصعد للمجتمع بنفاصيله العامة. ويمكن اعتبار التحولات الهيكلية أنها كل تحول يقع في بناء الهيكل، أو في وظائفه، خلال فترة زمنية معينة، وكذلك التحول في التركيب السكاني للمجتمع، أو في بنائه الطبقي، أو الاجتماعي، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية التي تؤثر في سلوك الأفراد والجماعات، وما ينعكس على ذلك من التحولات في أدوارهم في أماكن تواجدهم.

عمد الكتاب، لدراسة الفاعلين مثل الفصائل، والنخب، والمجتمع المدني، لأسباب عدة، أولها: أن هذه المكونات عابرة للتجمعات الديموغرافية للفلسطينيين، وجزء مهم منها يُعتبر جسر وصل بين مكونات الشتات الفلسطيني (مثل الفصيل)، ورغم الانقسام والتشتت الفلسطيني فهي حاضرة بفاعلية. والفصائل الفلسطينية أقرب للحركات الاجتماعية (Social Movements) منها للأحزاب في إطار الحشد والتعبئة (Mobilization)، والبنى التحتية، والتأطير السياسي والاجتماعي (Framing)، وتمثيله والمواجهة مع

جادلت أن التغييرات في أنماط الإنتاج يمكن أن تؤدي إلى تحولات في الأنظمة الطبقية، أو التحولات التي تأخذ الشكل المتكرر (Cyclic Change)، أو نمط التقدم المستمر (Continuous Progress)، الذي سيطر على أدبيات الأوروبيين في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أو التحولات التي ترتبط بقضايا عالمية، مثل التكنولوجيا، أو التغيرات البيئية، أو الحروب والأوبئة، أو التحولات الاقتصادية العالمية أو ظهور وضمور الثروات. لكن ما يهتم به الكتاب بشكل مركزي هو نقاش التحولات ضمن سياق استعماري، واعتبار أوسلو إحدى السياسات المستمرة منذ احتلال الأرض، وما نتج بعد ذلك من اضطرابات في الهياكل الاجتماعية الفلسطينية، ومن ثم كيف يتصرف الفاعلون حيال سياسات الاستعمار ونتائجها. وعلى اختلاف التجارب الاستعمارية إلا أنه يمكن الاستفادة من مجموعة من الأدبيات حول التحولات وأدوار الفاعلين في سياق استعماري. ومن الأمثلة على هذه الأدبيات:

- فانون، قانون. (2004). معذبو الأرض. (ترجمة الدكتور سامي الدروبي والدكتور جمال الأساسي). الجزائر: دار الفارابي ومنشورات أنيب (1961).
- بابا، هومي. (2004). موقع الثقافة. (ترجمة ثائر ديب). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- Balibar, É., & Wallerstein, I. (2011). Race, Nation, Class: Ambiguous Identities (edition unavailable). Verso. Retrieved from <https://www.perlego.com/book/3785660/race-nation-class-ambiguous-identities-pdf> (Original work published 2011).
- Chakrabarty, D. (2008). Provincializing Europe: Postcolonial thought and historical difference. Princeton University Press.
- Chatterjee. (1993). The nation and its fragments: Colonial and Postcolonial Histories. Princeton University Press.

الاحتلال، ليصبح الفصيل أشبه بالعشيرة السياسيّة لأطيافٍ واسعةٍ من المجتمع. ثانيًا، يتنوع شكل الفاعلين في الحالة الفلسطينية، كالنخبة، والفصائل، والعائلات، والمجتمع المدني، والشباب، والمرأة. وترتبط دراسة الفاعلين بتحليل الأدوار المتغيّرة، والعلاقات بين أدوار الجهات الفاعلة كمؤشّر للتغيّرات في النظام السياسي والاجتماعي. ويتضمّن ذلك إنشاء أدوار جديدة، وتفكيك أو تغيير الأدوار القديمة، وتصنيف أنماط التفاعل بين الفاعلين، وانعكاس ذلك على كيفية صنع القرارات والسياسات.

يسعى الكتاب لمناقشة دور الفاعلين السياسيّين في تحولات المجتمع الفلسطيني بعد أوسلو. وفي مستوى ثانٍ يبحث الكتاب إن كان للتحولات التي مر بها الفاعلون تأثيرًا على التحولات في المجتمع الفلسطيني، من خلال إعادة صياغة القضايا التي تشكل السياسة، وتأثير ذلك على تشكيلات المجتمع. فهذه إحدى الطرق التي من خلالها يمكن فهم الديناميكيات والأسباب الداخليّة للتحوّل.

وقد أخذت التحوّلات أشكالًا وأنماطًا مختلفة لدى الفصائل الفلسطينيّة، فتحوّلات فصائل منظمة التحرير الأيديولوجيّة والهيكلية انعكست على مؤسسة منظمة التحرير وفعاليتها، فحركة فتح لم تستطع التجديد في هياكلها وبرامجها وقياداتها بعد أوسلو، ونفذ مخزون ما كانت تستند عليه من موروث تاريخي، ممّا أدخلها في حالة "ركود"، انعكست على البنى والهيكلية والبرامج (خالد الحروب). في حين أنّ تآكلًا أصاب قوى اليسار الفلسطيني، ما انعكس على "اقتدار اليسار الفلسطيني" على التأثير. وذلك نتيجة إعطائها الأولويّة للانخراط في البنية التنظيميّة والبرامجيّة للمنظمة، على حساب إجراء التحوّلات اللازمة التي تتطلبها التحولات الاجتماعيّة والاقتصاديّة للمجتمع الفلسطيني بعد أوسلو. وبدلًا من تفكيك البرامج الليبرالية الاجتماعيّة، فقد رُوّج لها اليسار الفلسطيني، ممّا دفعه إلى هامش التأثير في التحولات الاجتماعيّة بعد أوسلو (حسن أيوب).

في حين أنّ هناك تحوّلات متسارعةً في خارطة الأحزاب والفصائل التي لا تنضوي تحت إطار منظمة التحرير، أبرزها وأكثرها حضورًا وتأثيرًا، هي حركة حماس، حيث تأثرت وأثرت في التحولات ما بعد أوسلو، فقد تأثرت حماس في طريقة تعبئتها وحشدتها للأعضاء والمناصرين وخصائصهم، وانعكس التحوّل أيضًا في وثيقة المبادئ والسياسات العامّة التي أطلقتها في مايو 2017. كما أثرت حماس في الدور الوظيفي للسلطة في قطاع غزة (بلال الشوبكي). إلا أنه من المهم عدم التعاطي مع أوسلو كقطعة زمنيّة واحدة،

فقد نشأت أحداث سعى فيها المجتمع الفلسطيني إلى التمرد على صيرورات أوصلو في الهيمنة والسيطرة، أبرز هذه الأحداث الانتفاضة الثانية عام 2000، التي انخرطت فيها الفصائل الفلسطينية بكلّ بنيتها. ولكن الجديد في الانتفاضة الثانية، ذلك الزخم في نشوء فصائل وحركات فلسطينية، ذات تشكيل عسكري أكثر منه تشكيل حركات اجتماعية، هذا الزخم كان في غزة أكثر منه في الضفة الغربية؛ نتيجة تباينات بنيوية عميقة في البيئتين (حسام الدجني). واستمراراً في دراسة الظاهرة الحزبية، ناقش الكتاب ظاهرة الحركات الإسلامية، التي اختلفت في تصوراتها نحو المجتمع والسياسة نتيجة تأثير الأيديولوجيات العابرة، مما جعلها في علاقات مضطربة مع بعضها البعض، ومع الفصائل الفلسطينية الأخرى (عدنان أبو عامر). في حين تأخذ الأحزاب أدواراً مجتمعية هامة في تنظيم المجتمع، والنضال من أجل تحقيق حقوقها، وتأكيد أصلايتها، وهذا ما اضطلعت به أحزاب الأراضى المحتلة عام 1948، وخاصة بعد أوصلو، من خلال السعي للتوازن بين تنظيم المجتمع والسياسة، وبين التركيز على سياسات التمثيل. ولأسباب تتعلق بالاحتلال، وأخرى ذاتية، انكسر هذا التوازن، ممّا أدى إلى تقلص الحقل السياسي الفلسطيني إلى العمل البرلماني ذي البعد التمثيلي (مهند مصطفى).

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من الفاعلين الذين برز دورهم، فبعد أوصلو ظهرت طفرة في أعدادها، إلا أن التحولات في أدوار المجتمع المدني ساهمت في خلق نخبة ذات صفات جديدة، أثرت فيما بعد على الحقول السياسية والثقافية والاجتماعية (رولا شهوان وأيمن يوسف). ولم يكن الضخ المشروط للمانحين لمؤسسات المجتمع المدني هو فقط السبب في اختلاف أدوار المجتمع المدني، بل أيضاً الفراغ الذي تركته المؤسسات الأهلية القاعدية، التي مثلت فئات طبقية اجتماعية ومهنية متنوعة، ولعبت أدواراً وطنية فعالة قبل أوصلو، وأبرزها الاتحادات الشعبية التابعة للمنظمة، إلا أن ما اعترى منظمة التحرير من ضعف وتهميش انعكس على ما دونها من مؤسسات وفعاليات، أبرزها الاتحادات الشعبية (حمدي حسين).

إلا أن تباين الظروف بين الضفة الغربية وغزة وأبرزها برامج المانحين، حول المجتمع المدني في غزة، وخاصة بعد الانقسام، إلى الشكل التقليدي المعتمد على العائلات والنقابات والحركات الطلابية والنسوية (نهاد الشيخ خليل). وقد واجه المجتمع المدني الفلسطيني في الشتات تحديات ذاتية، وتحديات تتعلق بالدول المضيفة، وهذا ما انطبق على المجتمع المدني الفلسطيني في لبنان. كما تطلب التوازن ما بين الأدوار الوطنية،

حتى لا تنفصل عن حركة المجتمع الفلسطيني، وبين العمل الخدمي والإغاثي (جابر سليمان). فصل اتفاق أوسلو الفلسطينيّين في مناطق الـ 48 عن الحالة الوطنية العامّة من خلال طرح حل الدولتين، ودفع بأدوارٍ جديدةٍ لمؤسّسات المجتمع المدنيّ، أهمّها الانغماس في التّأطير لعلاقة المجتمع الفلسطينيّ مع إسرائيل (إمطانس شحادة وعرين هوارى)، ليتحوّل المجتمع المدني لحركة اجتماعيّة سياسيّة أكثر منه مؤسّسات خدميّة. ساهم في ذلك أيضاً تصاعد خطابات الحقوق العالميّة، وخاصّة للأقليّات. إلا أنّ سياسات الاحتلال، واشترطات المانحين، وجملة من الأسباب الذاتيّة أضعفت من تأثير مؤسّسات المجتمع المدني، ودفعتها بمساراتٍ مشتتّة (ساهر غزاوي).

لم تؤثر التحوّلات الجذريّة والكبيرة في البنى والمؤسّسات على أدوارها ووظائفها وحسب، وإنما في توليدها للنخبة الفلسطينيّة، ووظيفتها وطرق اكتسابها للشرعيّة، وآليات تحصيلها على النفوذ والتأثير، فهناك ثلاث بنى مركزيّة، ولدت نخبًا شديدة الاختلاف في الخصائص والأهداف، هي السلطة ومنظمة التحرير، والفصائل خارج المنظمة، ومؤسّسات المجتمع المدنيّ (عوني فارس).

وفي إطار النقاش في العلاقة بين الفاعلين الفلسطينيّين وديناميكيات التحوّلات الاجتماعيّة الفلسطينيّة، هناك مجموعة من الفرضيّات، أولها أنّ التحوّلات الاجتماعيّة أثرت وتأثرت بتحوّلات الفاعلين، وهذا النقاش في الديناميكيات الاجتماعيّة الذاتيّة، لا يعني إغفال البحث عن دور الاحتلال الإسرائيليّ وأدواته الاستعماريّة في هذه التحوّلات، التي جرى اختبارها على المجتمع الفلسطيني، فقد فرض أوسلو تحوّلات من خارج النسق الاجتماعي، لتمرّ بعدها عبر الفاعلين في المجتمع نفسه، لتضمن تحوّلات اجتماعيّة واقتصاديّة وثقافيّة، تكرّس الهيمنة الاستعماريّة واستدامتها (إياد أبو زنيط).

ثاني الفرضيّات، أنّ الفاعلين لا ينفصلون عن التّأثير والتأثير من وعلى الهيكليّات والمؤسّسات الفلسطينيّة، وأبرزهما منظمة التحرير والسلطة الفلسطينيّة. فالفاعلون كان لهم التّأثير في تشكيل العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينيّة. التي مرّت بعد أوسلو بعدة أطوار، من توريث الأولى للثانية، إلى التشبيك بينهما، فتضحية المنظمة لصالح السلطة، ثمّ إلى تبني السلطة للمنظمة، وهذا ما يُتوقع أن يعيد منظمة التحرير من "دكة الاحتياط" لتكون أحد الفاعلين المركزيين في إعطاء الشرعيّة للسلطة بدلاً عن الشرعيّة الانتخابية من خلال القبولات القانونيّة اللازمة لذلك (رشاد توام). هذا بدوره كرّس مسار

استفرد بعض الفاعلين وتهميش الخيارات الشعبوية، التي بدأت بمنظمة التحرير، لنتتهي بالسلطة الفلسطينية. إلا أن هذا المسار من الاستفراء كان سببه بنويًا منذ اتفاق أوسلو، ساهم فيه الشرط الاستعماري، لتنشأ سلطة وظيفية هدفها ضبط المجتمع الفلسطيني، بالاستناد إلى شبكة زبائنية ذات مصلحة باستمرار العلاقة مع الاحتلال، وهذا دفع لأن تكون الديمقراطية شكلية وليست نظام حكم حقيقي. وما تبع ذلك من انقسام احتكرت فيه حماس القوة في قطاع غزة، فيما استمرت حركة فتح في الهيمنة على المجتمع في الضفة الغربية. ما سبق لم يؤدِّ إلى الهيمنة على الهياكل والمؤسسات الفلسطينية من قِبَل أكثر من فاعل وحسب، بل الهيمنة على الحقل السياسي ومن ثم تفكيكه (خليل شاهين).

يقدم هذا الكتاب مجموعة من الأوراق، بعناوين مختلفة، لدراسة التحوّلات في الفاعلين والهياكل، كآلية لفهم التحوّلات في المجتمع الفلسطيني. ليكون السلسلة الأولى من سلسلة إصدارات أخرى تسعى لفهم التحوّلات في مكونات اجتماعية أخرى. ورغم المنهجيات والفرضيات المتنوعة التي اعتمدها الكتاب، إلا أن هذه الأوراق مثلت جهدًا علميًا جادًا، فقد استندت إلى مصادر أساسية متنوعة، ونوقشت منذ تولّد فكرة كلّ ورقة، مرورًا بنقاش جمعيّ وجادٍ ونقديّ من قبل المشاركين في المؤتمر، الذين مثّلت أوراقهم ومساهماتهم بنود الكتاب ومحاور نقاشه، بعد تطويرها وتجويدها، ليصدر الكتاب وفصوله على هذا النحو؛ سعيًا لتقديم مساهمة نوعية في الحقل السياسي والثقافي والأكاديمي الفلسطيني، وفتح المجال للاستطراء والنقاش في عناوينه.